ماذا لو بقي الحال على حاله في الخليج

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

من غير المشكوك فيه أن العالم كان أهدأ وأجمل وأرقى وأكثر تحضرا مما أصبح عليه بعد أن وطئت قدم آية الله الخميني أرض مطار طهران ليقيم دكتاتوريته الأخطر من جميع ما عرفنا قبله من دكتاتوريات.

صحيح أن إيران، لم تدخر وسعا في جعل أعدائها أكثر من الهمّ على القلب، ليس من فصيل الحكومات، ولا من أجهزة المخابرات، وحسب، بل من المواطنين العرب والأجانب العاديين الذين زرع فيهم النظام المعمم الإيراني، بسلسلة متصلة من تعدياته وغزواته وإرهابه، حب الانتقام منه ومن وكلائه.

وصحيح أيضا أن جموعا كثيرة من العراقيين والسوريين واللبنانيين واليمنيين والفلسطينيين، تصلي من أجل أن يمنّ الله عليهم برئيس دولة عظمى جريء وشجاع يكسر عظام المرشد الأعلى الإيراني علي خانمئي، ويبعثر أتباعه ومريديه.

لكن المشكلة اليوم أن الخليج العربي ازدحم بطوابير البوارج الحربية، وبآلاف الطائرات، بطيار أو من دون طيار، وبعشرات القواعد العسكرية، وبأعداد غير معروفة من الأقمار الصناعية التي تراقب وتصور وترسل تقاريرها على مدار الساعة، ولكن من أجل حماية التجارة الدولية في الخليج من تعديات الحرس الثوري الإيراني وقرصنته، كما هو معلن، وليس من أجل صفعه وعقابه وإعادة الأمن والاستقرار لا إلى مضيق هرمز وحده بل إلى المنطقة برمتها، وجعل حالها كما كان عليه قبل ولادة نظام هذا الإمام الأحمق المجنون.

فالرئيس الأميركي يعيد ويكرر أنه يتعهد بحماية الملاحة في الخليج، ثم يأمر بزيادة القوات العسكرية المرافقة لسفن أميركا وحلفائها في إبحارها في الخليج. وبريطانيا التي اختطف الحرس الثوري الإيراني ناقلتها النفطية تهدد بتسيير بوارجها الحربية لحماية بواخرها التجارية.

ودول عديدة أخرى أرسلت، أو وعدت بإرسال جيوشها لضمان حرية المرور في مضيق هرمز ولمنع الحرس الثوري من تهديدها. في المقابل يعوم الرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية عكس هذا التيار، ويستنكران التواجد العسكري في المنطقة. ثم لا تتوقف وفود السمسرة المستهجَنة من الوسطاء المنافقين الذين يصافحون القاتل ويبتسمون للمقتول.

ترى ما الذي يجري؟ فبالرغم من كل ذلك، وفوق كل ذلك، يزداد النظام الإيراني ضراوة وعنجهية. إنها لمصيبة عظمى إن أحجمت أميركا وحلفاؤها عن ردع هذا النظام المستهتر، ولم تعده، كما وعدتنا، إلى حدود وطنه الصغير، وهو صاغر وذميم. فهو، في هذه الحالة، سيصبح أقوى وأكثر قسوة.

والمصيبة أننا نعلم بأن دولة واحدة فقط من هذه الدول العظمى المستنفَرة لمنع الحرس الثوري من تفجير سفينة تجارية أخرى أو من اختطاف ناقلة بترول جديدة، تستطيع في ساعات، ولوحدها، بأن تفعل بخامنئي ما فعلته بصدام حسين ومعمر القذافي، في ستة أيام، لتسترخي في اليوم السابع، دون وجع رأس. وإن كانت هذه الدول الغاضبة الخائفة على أمن الخليج وعلى حرية المرور في مضيق هرمز لا يهمها ما فعله، وما يفعله بشعوب العراق وسوريا ولبنان وفلسطين واليمن، فلتعد إلى سجلات مخابراتها العديدة الموثقة لجرائم هذا النظام الإرهابي ضد جنودها وضباطها ومؤسساتها وسفاراتها، وبالأرقام والتواريخ والمواقع، ولتتوقع منه المزيد من اختطاف مواطنيها وتفجير سفاراتها، والكثير الجديد من عمليات أنصاره الانتحارية ضد مقراتها العسكرية والتجارية وناقلات نفطها، والمزيد المزيد من صواريخه الباليستية، والمزيد المزيد من تجاربه النووية المحظورة، والمزيد من الاحتقار لقرارات الأمم المتحدة ومؤسساتها وعلى مسمع العالم، مع الأسف الشديد.

فهل سيكتفون بتسيير البوارج الحربية في مياه الخليج العربي، ويتركون عدوهم وعدونا حرا طليقا يفعل بنا وبهم ما يريد؟

هل يحتاج العراق إلى قانون أميركي لردع الفاسدين

د.ماجد السامرائي
كاتب عراقي

لم يكن شعب العراق يتوقع أن تصدر عقوبات بحق فاسدين داخل وطنه من قبل الولايات المتحدة، بل كان ينتظر أن تنصّب المحاكم القضائية العراقية بحق كل من نهب وسرق قوة العراقي وثمن دوائه ورفاهيته. وأن ترتفع منصات المشانق في ساحة التحرير ببغداد لإعدام بائعي الوطن، لا أن تصدر مثل هذه القرارات من واشنطن الموصوفة بأنها دمرت هذا البلد وأهله.

القانون الأميركي الجديد الذي حمل عنوان «منع زعزعة استقرار العراق» أعد بعناية فائقة من قبل مستشاري دونالد ترامب، وجوانبه السياسية والأمنية الدقيقة تؤشر إلى حقيقة أن ترامب لديه برنامج تصعيدي في مواجهة إيران

القانون الأميركي الجديد الذي حمل عنوان "منع زعزعة استقرار العراق" أعد بعناية فائقة من قبل مستشاري دونالد ترامب، وجوانبه السياسية والأمنية الدقيقة تؤشر إلى حقيقة أن ترامب لديه برنامج تصعيدي في مواجهة إيران في العراق، وهو العالم بأن أي عقوبات لن تحقق أهدافها من دون ضبط حركة الدولار الأميركي بين العراق وإيران.

تملك إيران جيشا مدنيا من المشتغلين في ميادين التجارة والمال داخل العراق، ومعظمهم من العراقيين الذين سبق أن هجروا إلى إيران قبيل الحرب العراقية الإيرانية وعادوا وأصبحوا يديرون التجارة بين البلدين إلى جانب كثير من الإيرانيين أنفسهم. وتوسعت المؤسسات والمنظمات المالية داخل العراق خارج المصارف الرسمية وأصبح لها رجالها وبعضهم لديه امتدادات داخل الأحزاب ومؤسسات الحكومة المالية والمصرفية.

ويحاول الرئيس الأميركي أن يثبت من خلال سلسلة إجراءاته بأن لديه برنامجه التدريجي لحصار طهران التساؤلات التي تطرحها مواقفه اليومية المتذبذبة حول أزمة بلاده مع طهران. يتخطى ترامب بالقرار الأخير بياناته الغوغائية مثل دعوته لمراقبة إيران من قاعدة "الأسد" العسكرية داخل العراق. ويعيد القانون الجديد إلى الأذهان قانون "تحرير العراق" عام 1998 تحت إدارة بيل كلينتون الذي عزز مكانة "المعارضة العراقية" وأعطاها زخما معنويا كانت بحاجة إليه، وكان مقدمة سياسية عملية لمشروع الاجتياح العسكري الذي قاده الرئيس جورج بوش الابن ضد العراق عام 2003.

وهذا ما يلفت الانتباه إلى أن العمل السياسي الجدّي داخل الولايات المتحدة هو ما يحصل مؤسساتيا خصوصا عبر مجلس النواب والشيوخ. وقع القانون الجديد كالصاعقة داخل الساحة السياسية العراقية، أحزابا وحكومة، ولم تظهر ردود فعل بمستوى الحدث لسبب بسيط كونه حمل مشروع حماية النظام السياسي العراقي القائم، وهو محرج للأحزاب الشيعية الحاكمة.

وتزامن مع قرار وزارة الخزانة الأميركية بوضع أسماء على لائحة العقوبات والملاحقة لكل من محافظ صلاح الدين السابق أحمد الجبوري (أبومازن)، ومحافظ نينوى السابق نوفل العاكوب، وزعيم مجموعة "بابليون" المسيحية في الحشد الشعبي ريان الكلداني، وقائد اللواء 30 في الحشد الشعبي وعد القدو، الذي يفضل مناداته بأبي جعفر الشبكي، في إشارة مذهبية إلى شيعيته، بسبب "التورط في جرائم ضد حقوق الإنسان وفساد مالي قاد إلى انتهاكات إنسانية".

يختلف هذا القرار عن حالة التعاطي المحلي السياسي في المناكفات الإعلامية بإطلاق الاتهامات الكثيرة وبعضها موثقة، إلى جانب المواقف التي لم تتحول يوما ما إلى قرارات وإجراءات حكومية بسبب ملابسات المحاصصة الحزبية. جاء هذا القرار بعد ساعات من تصريحات نائب الرئيس الأميركي مايك بنس بأن بلاده "لن تبقى مكتوفة اليدين بينما تنتشر الميليشيات المدعومة من إيران".

والملفت البنك المركزي، وهو أعلى سلطة نقدية في البلاد، أمر جميع المصارف الحكومية والخاصة إلى تجميد التعاملات مع الشخصيات العراقية التي وردت أسماؤها على لائحة عقوبات وزارة الخزانة الأميركية وبتعقب أموال المعاقبين والحجز عليها تطبيقا للقرار الأميركي. وتم ذلك بتوجيه من رئيس الحكومة عادل عبدالمهدي، وهو الخبير الاقتصادي العارف بعلاقة تلك الإجراءات وكذلك القانون الجديد بالاتفاقية الإستراتيجية بين واشنطن وبغداد.

من يقرأ القانون الأميركي الجديد من خارج دوائر الأحزاب والفصائل المسلحة الموالية لطهران يجده يأتي لخدمة وحماية نظام الحكم في العراق وفي سياق المبادئ التي تضمنتها الاتفاقية الإستراتيجية بين واشنطن وبغداد والتي تضمنت في أحد بنودها "الحق للقوات الأميركية في التدخل عسكريا تجاه كل ما يزعزع أو ينوي إسقاط الحكم" واتخاذ مختلف الإجراءات والوسائل وبينها الوسائل العسكرية والأمنية للحفاظ على الحكم.

وأجاز القانون للرئيس الأميركي "فرض عقوبات على أي أجنبي ينوي القيام متعمدا بأي شكل من أعمال العنف، له غرض أو تأثير مباشر على تهديد السلام والاستقرار في العراق، أو حكومته وتقويض العملية الديمقراطية فيه"، وهو بذلك يقصد التدخل الإيراني في العراق.

انزعجت بعض الأوساط السياسية والبرلمانية العراقية من طبيعة التوجه الجدي الأميركي ضد الفاسدين وربط ذلك بخدمة المصالح الاقتصادية والتجارية الإيرانية. هذه الصدمة جعلتهم يجترون عبر وسائل الإعلام المختلفة عبارات مكرّرة تطالب الحكومة العراقية بتطبيق قرارات ضد الولايات المتحدة، لكن هذا القانون يشير إلى أن تصعيدا كبيرا سيتحقق في الأيام المقبلة ومتوقع ظهور أسماء جديدة.

وهؤلاء الذين ترتصف أسماؤهم الآن وفي الأيام المقبلة على قوائم الفساد وانتهاك حقوق الإنسان دخلوا العراق تحت الراية الأميركية ولكنهم طغوا بما نهبوه من أموال عوائل العراق وشبابه العاطلين عن العمل. ولهذا فشعب العراق مغتبط وفرحان للسكين التي تضرب من أين أتت لتقتص من الفاسدين، بل إن العراقيين يتمنون لو صدرت مثل هذه الأحكام من رئيس حكومة العراق لأخذت صفة وطنية أكثر إيقاعا في ضمير الناس، ويتمنون أن تكون حافزا لقرارات قوية ضد خصوم الشعب وسراقه. شعب العراق لا يرضى لدولة خارجية أن تتحكم بمصيره سواء أميركا أو إيران، لكنه في حالة من الإحباط التي يتلمسها كل غيور شريف محب للعراق.

ميليشيات السراج الوجه الآخر لميليشيات الحوثي

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

يبدو فايز السراج معزولا في طرابلس. ضاق به العالم، حتى عدد الدول التي يمكن أن ترحّب به لو دعا نفسه إلى زيارتها رسميّا أضحى قليلا، وقد لا يتجاوز تونس والجزائر وقطر وتركيا وإيطاليا وبريطانيا.

أغلب العواصم باتت تعرف أن دخول الجيش الوطني إلى العاصمة طرابلس حتميّ، ولا مفرّ منه. وتؤاخذ السراج على أنه انحاز لميليشيات خارجة عن القانون. واستعان بإرهابيين ملاحقين في الداخل والخارج لمواجهة الجيش الوطني لبلاده. ووضع يده على المصرف المركزي للدولة، ليموّل من أرصدته جماعات غير نظامية كانت وراء الخراب الذي حلّ بليبيا منذ العام 2011. وجعل من ثروة الليبيين مكافأة لأمراء حرب متورّطين في سفك دماء الآلاف من أبناء وطنهم على مدى ثماني سنوات، فقط من أجل تحقيق حلم ترسيخ حكم الإسلام السياسي.

الإحاطة التي قدّمها المبعوث الأممي غسان سلامة لمجلس الأمن أدانت بشكل مباشر وغير مباشر حكومة السراج. الأمر هناك يتعلّق بحكومة يُفترض أنها شرعية ومعترف بها دوليا، لكنها أخلّت بتعهداتها إزاء المدنيين والمهاجرين غير الشرعيين ومؤسسات الصالح العام والخدمات، وصولا إلى محاولة التمرّد على الشرعية عبر تشكيل جسم برلماني موازٍ في طرابلس.

في الأثناء، لم يقرّ مجلس الأمن أيّ دعوة إلى وقف إطلاق النار، هناك فقط أمل في الاتفاق على هدنة إنسانية بمناسبة عيد الأضحى، يتم خلالها تبادل الأسرى وجثامين القتلى، وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدلّ على استمرار الضوء الأخضر للجيش الوطني بمواصلة أعماله العسكرية لحسم معركة تحرير العاصمة وإعادتها إلى شعبها، وإلى موقعها كعاصمة لكل الليبيين.

سيطرة الميليشيات على العاصمة الليبية هو الوجه الآخر لما يحدث في اليمن من سيطرة الميليشيات على صنعاء. والدافع في الحالتين هو الانقلاب على مؤسسات الدولة باسم الثورة و"الربيع العربي" لتحقيق مشروع الإسلام السياسي بشقيه السني في الحالة الليبية والشيعي في الحالة اليمنية.

وكما يرتهن الحوثيون لإيران، ترتهن ميليشيات طرابلس اليوم لتركيا وقطر. وفي الحالتين تستهدف الميليشيات الجيش الوطني وتنظر إليه كعدوّ يمثّل "الثورة المضادة" أو كطرف جهوي أو قبلي، فقط لأنه يمثّل سيادة الدولة ويتبنّى مشروع الدولة المدنية في وجه مشروع الدولة الدينية الشمولية التي تزعم بدورها أنها مدنية في مواجهة ما تحاول الترويج له من أن الجيش يهدف إلى عسكرة الدولة.

كما يرتهن الحوثيون لإيران، ترتهن ميليشيات طرابلس اليوم لتركيا وقطر. وفي الحالتين تستهدف الميليشيات الجيش الوطني وتنظر إليه كعدو يمثل «الثورة المضادة»

في اليمن، خرجت الحكومة الشرعية من العاصمة دون أن تفقد شرعيتها وبقيت ميليشيات الحوثي تصارع تحت سلطة الأمر الواقع. لكن في الحالة الليبية، تورّطت الأمم المتحدة على إثر اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015 في الاعتراف بحكومة غير منتخبة وغير دستورية، ألغاها القضاء ورفض البرلمان المنتخب الاعتراف بها، ولم تحظ بدعم شعبي. وفوق كل ذلك فشلت في إدارة شؤون البلاد وفي تحقيق الأهداف التي تشكّلت من أجلها. واكتفت بجني المداخيل الواردة إلى المصرف المركزي عن تصدير النفط من حقول ومنشآت يؤمّنها الجيش الوطني الذي تحاربه ميليشياتها، ومن تلك الأموال يتم الصرف على مرتزقة وإرهابيين أجانب يتم استقدامهم للدفاع عن حكومة معزولة، ويتم شراء أسلحة تُهرّب إلى الساحل الغربي وتستعمل في الحرب على مؤسسات الدولة.

ما تتميز به ميليشيات السراج على ميليشيات الحوثي أنها تمتلك المال. وتتصرّف في مداخيل الثروة النفطية. ولديها قدرة أكبر على شراء المواقف والذمم. ولها مطارات مفتوحة تساعدها على تهريب السلاح وعلى جلب المقاتلين المرتزقة. ولديها دعم معلن من قبل قوى إقليمية. بعضها دول لا تزال تلعب بورقة الإسلام السياسي أو تبحث عن موطأ قدم لها داخل البلاد. كما أن الأطماع في ليبيا الدولة الثرية بالنفط والغاز والذهب والمعادن الأخرى تبدو أكثر بكثير من الأطماع في اليمن.

إن الاعتراف الدولي بحكومة السراج لم يعُد مفعّلا، وخير دليل على ذلك موقف مجلس الأمن الذي لم يندّد منذ الرابع من أبريل الماضي بعملية الجيش ولم يصدر قرارا بالدعوة إلى وقف المعارك. والعالم اليوم ينتظر تشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على إدارة الشأن العام، وتأمين الاستمرار في تدفق النفط إلى الأسواق الخارجية وقيادة مرحلة الانتقال الفعلي نحو الحل السياسي.

العالم يريد تشكيل تلك الحكومة في أقرب وقت، بينما هناك من الليبيين من يستفيدون من استمرار الحرب لذلك لا يريدون لها أن تنتهي، طالما الأموال لا تزال تتدفق.

لا تختلف ميليشيات غرب ليبيا في شيء عن ميليشيات شمال اليمن، فقط تمتاز ميليشيات طرابلس ومصراتة والزاوية وبعض المناطق الأخرى بأنها ترتبط بحكومة معترف بها دوليًا، على الأقل حتى الآن. وقد أصبح من الضروري والأخلاقي رفع هذا الاعتراف عنها، وتيسير الانطلاق نحو تشكيل حكومة وطنية جديدة على أن يسرع الجيش الوطني بإتمام مهمته في تحرير العاصمة.

على دول الجوار أن تساعد على ذلك، وأن تقتنع بأن حكومة السراج باتت خطرا على أمنها، بعد أن تأكد للعالم أنها تستقطب إرهابيين من الخارج، وخاصة من شمال سوريا، للقتال ضد الجيش، وكذلك بعد أن تورّطت تلك الحكومة في توفير أسلحة نوعية، من بينها طائرات مسيّرة لأولئك الإرهابيين الذين أصبح مجرّد بقائهم في ليبيا خطرا على الجميع، لن يستثني أحدا.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk